

وفي واقع الأمر، فإن عودة المملكة المغربية إلى حظيرة الاتحاد الإفريقي بقدر ما تعد انتصارا تاريخيا، أسقط كل المخططات والمناورات التي كانت تستهدف النيل من مصالح بلادنا العليا فهي، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، تفتح أمامنا كبرلمانين تحديات جديدة، تفرض علينا استلهاً التحرك الدبلوماسي الذي قاده جلالة الملك ومواصلة هذا التحرك وإعطائه مضمونا ملموسا ومتجددا في علاقتنا مع إخواننا الأفارقة.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لقد استطاع مجلس المستشارين، خلال هذه الدورة، تسجيل حصيلة متواضعة، همت مجالات الرقابة والدبلوماسية، وكذا الافتتاح على محيط المجلس.

ولاحظوا معي أنني استثنيت مجال التشريع من الحصيلة، لأن حصيلتنا على هذا المستوى، إذا استثنينا المناقشة والتصويت على مشروع القانون المتعلق بالقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، وهو الذي سنعود إليه، فإن حصيلتنا على هذا المستوى هي صفر قانون.

وللذاكرة والتاريخ، فلقد حاول مجلس المستشارين، منذ افتتاح البرلمان من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حاول مجلس المستشارين أن يمارس صلاحياته الدستورية في مجال التشريع والرقابة على العمل الحكومي من خلال الجلسات الأسبوعية وفي حدود المهام الموكولة لحكومة تصريف الأعمال، لاسيما وأن الساحة الوطنية عرفت ولا تزال أحداثا وتفاعلات على قدر كبير من الأهمية، تستدعي تفاعل البرلمان معها.

وهكذا يومين بعد افتتاح جلالة الملك لهذه الدورة، راسل المجلس، وهو يستحضر تجربة حكومة تصريف الأعمال التي كان يقودها الوزير الأول الأسبق الأستاذ عباس الفاسي، والتي في سياقها عقد مجلس المستشارين 5 أو 6 جلسات أسبوعية لما كان أستاذنا الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيسا، راسل مجلس المستشارين، وهو يستحضر هذه التجربة، راسل الحكومة في هذا الشأن، إلا أن حكومتنا الموقرة كان لها رأي آخر، تمثل في عدم الاستجابة لطلب المجلس، مستندة في ذلك إلى القانون التنظيمي الخاص بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها وفق تأويل خاص للفصل 37 منه، وتحمل المجلس مسؤوليته، وأصدر بلاغا بهذا الصدد يشرح فيه حيثيات الموقف، ويخلي مسؤوليته عن أي تعثر في ممارسة دوره الرقابي والتشريعي.

كما واصل المكتب اجتماعاته الأسبوعية للتداول في مختلف القضايا المدرجة في مجالات اختصاصاته، وكذا اللقاءات التنسيقية مع رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية ورؤساء اللجان الدائمة للتشاور حول القضايا ذات الأولوية في تدبير المؤسسة.

وبالرغم من ذلك، بالرغم من ذلك، لم يستسلم مجلس المستشارين بمختلف مكوناته لوضعية الجمود، بل بادر إلى تفعيل دينامية متجددة ونشيطة، همت جميع مناحي الاشتغال في مجالات اختصاصاته.

محضر الجلسة السادسة والسبعين

التاريخ: الخميس 11 جادى الأولى 1438 (9 فبراير 2017).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: أربعون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة السادسة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: اختتام دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2016-2017.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

أيها الحضور الكريم،

طبقا لأحكام الفصل 65 من الدستور، ومقتضيات المادة السادسة من النظام الداخلي، يختتم مجلس المستشارين اليوم دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2016-2017.

وقبل استعراض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لا بد أن نتوقف عند الحدث التاريخي المتمثل في عودة المملكة المغربية إلى الاتحاد الإفريقي والتي جاءت كنتيجة لدبلوماسية مقدامة مبادرة حكيمة ومتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وهي الدبلوماسية التي هيات شروط هذه العودة المستحقة والمظفرة للمملكة المغربية إلى حظيرة الاتحاد الإفريقي.

لقد شكل خطاب جلالة الملك أمام المشاركين في أشغال القمة الثامنة والعشرين لقادة دول ورؤساء حكومات بلدان الاتحاد الإفريقي التي احتضنتها العاصمة الأثيوبية (أديس أبابا) عنوانا لمرحلة تاريخية قوية ومتميزة وواعدة بالنسبة للمغرب وإفريقيا على حد سواء، اعتبارا لمكانة المغرب ولدوره الريادي في الدفاع عن قضايا ومصالح شعوب القارة الإفريقية.

إنني أستشهد بفقرة قوية وردت في خطاب جلالة الملك، وهي التي يشير فيها جلالتنا إلى أن " قرار العودة إلى المؤسسة الإفريقية جاء ثمرة تفكير عميق وهو اليوم أمر بديهي، لقد حان موعد العودة إلى البيت، ففي الوقت الذي تعتبر فيه المملكة المغربية من بين البلدان الإفريقية الأكثر تقدما، وتتطلع فيه معظم الدول الأعضاء إلى رجوعنا، اخترنا العودة للقاء أسرتنا. وفي واقع الأمر - يضيف جلالة الملك - فإننا لم نغادر أبدا هذه الأسرة، ورغم السنوات التي غبنا فيها عن مؤسسات الاتحاد الإفريقي فإن الروابط لم تنقطع قط، بل إنها ظلت قوية، كما أن الدول الإفريقية وجدتنا دوما بجانبنا " انتهى النطق الملكي.

8 و9 نوفمبر، وتميز بالاستماع إلى التقرير العام الذي قدم من طرف اللجنة التنفيذية، وإلى تقرير حول أنشطة الإتحاد، فضلا عن تقرير حول أنشطة لجنة النساء البرلمانيات، وتطرق المشاركون خلال هذا المؤتمر إلى عدد من المواضيع تتعلق بمشاركة المواطنين وخاصة الشباب في النهوض بالديمقراطية، ودور البرلمانات الأفريقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذا محاربة الإرهاب في أفريقيا، وعرف هذا المؤتمر انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية وتحديد المكان وتاريخ انعقاد المؤتمر 40 للإتحاد البرلماني الأفريقي.

وعلى هامش فعاليات الكوب 22 بمراكش، عقدت البرلمانات الأفريقية اجتماعا تشاوريا، بمبادرة من مجلس المستشارين، الذي كان في هذه الفترة الانتقالية التي لم يكن فيها مجلس النواب قد تهيكل بعد، عقد بمبادرة من مجلس المستشارين، اجتماع تشاوري للبرلمانات الأفريقية يوم السبت 12 نوفمبر 2016، خصص لتنسيق المواقف وتوحيد الجهود من أجل بلورة مبادرة للترافع بشأن تمكين البلدان الأفريقية السائرة في طريق النمو من تدعيم قدراتها للتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية والتكيف مع مشروع الانتقال الطاقى، بما يوفر لها التمويلات الملائمة وكذا التحويل التكنولوجي، كما استهدف أيضا تقاسم وتوحيد الرؤى بين البرلمانات الأفريقية حول موضوع "التغيرات المناخية وآثارها على القارة السمراء"، وتوج اللقاء باعتماد إعلان مراكش للبرلمانات الأفريقية المشاركة في الكوب 22.

وفي نفس الإطار، عقد اجتماع تنسيقي تشاوري لممثلي البرلمانات الفرنكفونية، واستهدف هذا اللقاء أيضا إطلاع وتحسيس البرلمانيين الفرنكفونيين على بنود ومقتضيات اتفاق باريس للمناخ من أجل تسريع مسلسل المصادقة على الاتفاق وإدماجه ضمن التشريعات الوطنية وتعزيز المراقبة فيما يخص احترام الالتزامات الوطنية والدولية، وتعزيز الشفافية والزامية تقديم حصيلة الأعمال المنجزة في مجال مكافحة التغيرات المناخية.

وبمناسبة انعقاد الكوب 22 دائما، انضم البرلمان المغربي بشراكة مع الإتحاد البرلماني الدولي لفعاليات الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر كوب 22 بمراكش يوم 13 نوفمبر 2016، وشارك في أشغال هذا الاجتماع وفود عن 167 دولة، أعضاء في الإتحاد البرلماني الدولي، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية، وكذا ممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

وتميز هذا اللقاء البرلماني الهام بالتداول في قضايا ترتبط أساسا بدور البرلمانات في تفعيل مضامين اتفاق باريس، وكذا تفعيل المخطط البرلماني حول التغيرات المناخية، المصادق عليه في الجمعية العامة 134 للإتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت ببلوساكا بزامبيا، وتوج هذا اللقاء بالمصادقة على الوثيقة الحثامية التي كان لمجلسنا الموقر شرف صياغة مضامينها.

وسيعرف مساء هذا اليوم في تمام الساعة الرابعة، تنظيم ندوة حول "محاربة الإرهاب والتطرف العنيف في البحر الأبيض المتوسط أي تعاون بين الضفتين؟ (المغرب نموذجا)"، في إطار زيارة وفد عن الجمعية البرلمانية

فعلى مستوى المراقبة، تابعت اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول وضعية الصندوق المغربي للتقاعد أشغالها بعد فترة من الجمود، واستمعت إلى عدد من المسؤولين، ومن أجل استجلاء المزيد من الحقائق حول موضوع اشتغالها، طلبت عن طريق مكتب المجلس استصدار تقرير من المجلس الأعلى للحسابات حول وضعية الصندوق المغربي للتقاعد، وقد خصص المجلس لتقديمه اجتماعا مشتركا، اعتبر الأول من نوعه، جمع بين فعالياته ثلاثة لجان دائمة ولجنة مؤقتة، وتم فيه الاستماع إلى عرض قدمه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول الموضوع.

وعلى مستوى التشريع، واعتبارا للأهمية التي يكتسبها مشروع القانون رقم 01.17 المتعلق بالمصادقة على القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، لارتباطه بتوفير شروط عودة المغرب إلى مؤسسة الإتحاد الإفريقي، فقد تعبأت كل مكونات المجلس للتحسيس بدقة هذه اللحظة، وهو ما ترجم في الاجتماع الهام الذي عقدته لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، وكذا الجلسة العامة التي عرفت حضورا وازنا للسيدات والسادة المستشارين، مما يعكس حرص الجميع على التعبئة عندما يتعلق الأمر بالمصالح العليا للوطن.

وعلى المستوى الدبلوماسي، شهدت هذه الدورة كذلك نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس تسعة وفود يمثلون مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وشخصيات دولية.

كما شارك المجلس في 21 تظاهرة إقليمية ودولية، وآخرها الزيارة التي قمنا بها على رأس وفد من المجلس إلى جمهورية الشيلي بدعوة كريمة من رئيس مجلس النواب الشيلي، حيث التقينا مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين رفيعي المستوى، وتناولنا مختلف القضايا والمواضيع التي تهم توطيد علاقاتنا الثنائية والارتقاء بها إلى مستوى الشراكة النموذجية، وتوجت هذه الزيارة من بين أمور أخرى بالتوقيع على اتفاقية تعاون، وبالانفاق على إطلاق دينامية منتدى برلماني إفريقي-أمريكو لاتيني لتعزيز التعاون جنوب - جنوب. وقد تميزت هذه الدورة أيضا بتنظيم المجلس لمجموعة من الأنشطة حول قضايا ذات أهمية على المستوى الإقليمي والدولي، نذكر من بينها:

احتضان البرلمان المغربي ما بين 5 و9 نوفمبر أشغال الدورة 69 للجنة التنفيذية والمؤتمر 39 للإتحاد البرلماني الأفريقي، وقد انكبت على الدراسة والمصادقة على التعديلات الخاصة بالنظام الأساسي والقانون الداخلي للإتحاد والبرنامج السنوي للعمل ومشروع الميزانية برسم سنة 2017، فضلا عن تحديد جدول أعمال وتاريخ ومكان انعقاد الدورة 70 للجنة التنفيذية للإتحاد.

كما عقدت لجنة النساء البرلمانيات للإتحاد البرلماني الأفريقي، بنفس المناسبة، اجتماعا خصص لدراسة موضوع مساهمة البرلمانات الأفريقية في محاربة استغلال وتشغيل النساء والأطفال.

أما أشغال المؤتمر 39 للإتحاد البرلماني الأفريقي، فقد جرت أطواره يومي

الانتخابية لأعضاء مجلس المستشارين.

أما بخصوص الافتتاح على المحيط وتنشيط الحوار المجتمعي التعددي العمومي، فقد واصل مجلسنا تنظيم عدد من الفعاليات الحوارية بغرض التداول والتناظر بشأن بعض القضايا الوثيقة الصلة بمهامنا أو المرتبطة بالتزامات بلادنا الدولية، حيث شهدت هذه الفترة تنظيم ندوة برلمانية، هي الأولى من نوعها على الصعيد العالمي، حول موضوع "ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضمين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية" بشراكة مع "مؤسسة وستمنستر للديمقراطية" ومعهد "غرانتام للأبحاث حول المناخ والبيئة" التابعة لجامعة لندن، انكبت على تدارس العديد من القضايا المتعلقة بنتائج مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية، من قبيل تدعيم قدرات التخفيف والتكيف وتحقيق التمويل الملائم وتعزيز ونقل التكنولوجيا وإعمال الشفافية والمساءلة.

وقد خلصت هذه الندوة إلى إعداد مشروع المخطط البرلماني للملاءمة التشريعات الوطنية مع اتفاق باريس، وهو مشروع يرسم ما قد نسميه بـ "خارطة الطريق" لمباشرة العمل في الأوراش المتعلقة بملاءمة منظومة التشريع الوطني مع مضمين اتفاق باريس.

وهو المشروع أيضا الذي أحلناه على زملائنا في مجلس النواب الموقر، قصد إبداء الرأي فيه أو إعنائه بما قد يعتبره جديرا بالإعناء قبل اعتماده كصيغة نهائية كمساهمة وطنية للبرلمان المغربي بمجلسه في الجهود البرلمانية الدولية الرامية إلى الرقي بالممارسة البرلمانية الوطنية في مجال تحيين وملاءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة بتغيرات المناخ.

وفي سياق متصل، وقناعة من مجلس المستشارين بتربط إعمال مقتضيات باريس مع الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة لعام 2030، عملنا على تنظيم يوم دراسي حول "أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط وبتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وهي المناسبة التي وقعنا فيها اتفاقية التعاون والشراكة مع المؤسستين المذكورة.

ومن بين مخرجات هذا اللقاء، صياغة تقرير تركيبي، استعرض مداخلات اليوم الدراسي والنقاشات التي جرت فيه من حيث المكتسبات ذات الطابع المنهجي والمعياري ومكتسبات أخرى متعلقة بالسياسات العمومية، تشكل أساسا نعتقد أنه صالح للانطلاق منه لبناء إطار متكامل لإعمال أدوار البرلمان في تتبع تنفيذ وتقييم إعمال أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تكييف السياسات العمومية القطاعية والأفقية والتراية، لجعلها محققة لأهداف التنمية المستدامة وإجراء المراجعات القانونية التي يتطلبها ذلك.

وفي مقابل ذلك، تم التوقف على بعض التحديات التي يمكن في حالة عدم إيجاد أحوبة قانونية وسياسات عمومية من أجل رفعها، أن يعيق ليس فقط إعمال أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بل تفعيلها على

للبحر الأبيض المتوسط لمجموعة الحوار +5، 5، للوقوف على التجربة المغربية الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، باعتباره نموذجا عرف نجاحا كبيرا، ويجتذى بإشعاع وتقدير واسعين، أكان على المستوى الإقليمي أو الدولي، وبالمجهودات التي بذلتها بلادنا فيما يخص تجديد الحقل الديني ودوره في محاربة التطرف العنيف.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد وتقييم العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، استقبل مجلسنا وفدين هامين، الأول قاده رئيس مجلس النواب الشيلي الذي ودعناه اليوم من طنجة، والذي قام بزيارة للأقاليم الجنوبية للمملكة، التقى خلالها مع شيوخ القبائل الصحراوية، هو والوفد المرافق له، ووقف عند التطور الهام الذي عرفته مدينة العيون على مستوى البنية التحتية وتحديث المرافق الاجتماعية، والوفد الثاني قاده رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الشيلية المغربية.

وعلى مستوى تفعيل مجموعات الصداقة، تميزت هذه الدورة باستكمال تشكيل لوائح مجموعات الصداقة والتعاون مع برلمانات المجالس المائة، وقد بلغ مجموع هذه المجموعات 65، جرى تشكيلها في انتظار برامج عملها، وأيضا تفعيل وإحداث مجموعات تعاون وصداقة مع برلمانات دول أفريقيا، بما مجموعه 15 دولة، وجرى تشكيل مجموعات الصداقة بشأنها في انتظار برامج عملها.

كما واصلت مجموعة الصداقة البرلمانية المغرب-الاتحاد الأوربي عملها الدبلوماسي من خلال زيارة إلى ستراسبورغ بمناسبة المناقشة والتصويت على مشروع التقرير السنوي لعام 2015 حول وضعية حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم وسياسة الاتحاد الأوربي في هذا المجال وزيارة مماثلة لبروكسيل للتباحث حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ومناقشة سبل تعزيز التعاون الثنائي بين المؤسستين التشريعتين.

وبخصوص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، قبل ذلك دون أن ننسى التحركات القوية التي قادها زملاؤنا السادة المستشارون رؤساء لجان الصداقة المغربية-الأوربية، المغربية-الفرنسية، من خلال مبادرات نجحنا فيها بفضل استماتة مستشارينا في إحباط عدد من المناورات.

وبخصوص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فقد شكل التعاون والتفاعل معها هاجسا، حظي بالأولوية لدى مجلس المستشارين، حيث الحرص الشديد على استمرار السلاسة التي طبعت علاقته بها على الدوام، بتفاعل المجلس الدائم مع التقارير الصادرة عنها، بتعميمها على جميع مكونات المجلس من فرق ومجموعات ومكتب، بغاية استثمار ما يرد فيها من تحاليل ومعطيات، تساعد السيدات والسادة المستشارين في ممارسة الأدوار الرقابية والتشريعية المنوطة بهم، فضلا عن المساهمة والمشاركة النوعية لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومجلس الجالية المغربية بالخارج في مختلف المبادرات، التي أقدم عليها مجلسنا والمندرجة في اختصاصاتها، وكذلك الشأن بالنسبة لاسترسال العلاقة مع المجلس الدستوري بخصوص قراراته ذات الصلة بالمنازعات

تنظيم النسخة الثانية لهذه الدورة في غضون شهر يوليوز المقبل. أما بشأن السعي إلى إشراك المجتمع المدني في بلورة مقترحات ملموسة لتفعيل مستلزمات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها دستوريا، فقد نظمنا بتعاون مع المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، لقاء دراسيا حول موضوع "تفعيل وتديير حق تقديم العرائض والملمسات، الآليات التنظيمية والإدارية لمجلس المستشارين وأدوار المجتمع المدني". وسعى هذا اللقاء التفاعلي، وهو الثالث من نوعه، إلى تكثيف التفاعل المؤسساتي المدني من أجل مساهمة فاعلة، تتكبد بصفة خاصة على تطوير مقنضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، الذي هو الآن قيد المراجعة، لجعله أكثر ملاءمة مع المرجعيات الوطنية والدولية، ومتسقا في كثير من جوانبه مع التجارب والممارسات الدولية الفضلى، وكذا تفعيل المرتكزات والقواعد الدستورية والمرجعيات الوطنية ذات الصلة.

وقد توزعت أشغال هذا اللقاء الدراسي على محورين بارزين ضمن خمس مداخلات مركزية، حيث هم المحور الأول أهم الآليات القانونية والإدارية لتفعيل وتديير مجلس المستشارين للحق في تقديم العرائض والحق في الملمسات، وخصص المحور الثاني لأدوار وآليات المجتمع المدني في تفعيل الحق في تقديم الملمسات والعرائض إلى مجلس المستشارين ومرافقة المواطنين لممارسته.

وأستطيع الجزم من موقع متابعتي لهذه الأوراش أن أقول بأن مجلس المستشارين صار اليوم في إطار اللجنة التي تضم السيدات والسادة المستشارين المحترمين، اللجنة المكلفة بمراجعة النظام الداخلي، صرنا اليوم نتوفر على تصور متكامل بشأن وضع الضوابط وبنيات استقبال العرائض والملمسات.

واسمحوا لي، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين والسيد الوزير، اسمحوا لي في هذا الصدد أن أجدد التنويه إلى أنه فيما يخص العلاقة مع المجتمع المدني، فإن مقارنة مكتب مجلس المستشارين تتجاوز جوانبها الموضوعاتية إلى ما هو إجرائي وتنظيمي عبر ترجمة التوصيات والخلاصات المتمخضة عنها إلى مقنضيات في بنود مشروع النظام الداخلي. وأعتم هذه الفرصة للتنويه بالعمل الذي تقوم به لجنة نظام الداخلي، التي واصلت اشتغالها خلال هذه الدورة، وفق منظور جديد للعمل البرلماني، يروم إدماج مختلف القضايا المستجدة، وعلى رأسها قضايا حقوق الإنسان ومتطلبات التنمية المستدامة.

كما انكب المجلس على تحضير البنات الإدارية المستقبلية، تماشيا مع المستجدات التشريعية في العلاقة باهتمامات المجتمع المدني، كنتك المتعلقة بتقديم العرائض والملمسات وكذلك إدماج اللغة الأمازيغية في أشغال مجلس المستشارين.

أما على مستوى مناقشة وتقييم السياسات العمومية، فقد حقق المجلس تراكما لا بأس به، إن لم أقل تراكما هاما، بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية

أرض الواقع، ليخلص هذا اليوم الدراسي إلى التداول بشأن مشروع الإعلان حول دور البرلمان في رصد وتفيد أهداف التنمية المستدامة والموافقة على فحواه واعتماده.

وتجدر الإشارة في نفس الإطار إلى أنه تم تقديم مشروع الدليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي تم إعداده استنادا إلى مسودة دليل برلماني أعدها لفائدة برلمانات آسيا خبراء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية، وقام بتكليفها مع السياق المغربي خبير وطني وفريق مركز الدراسات والبحوث البرلمانية التابع لمجلس المستشارين.

وترصيدا لمجهودنا الترافعي بخصوص تقوية دور البرلمانات الوطنية ومكاتها في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، بادرننا إلى تنظيم ندوة برلمانية دولية حول "دور مجلس المستشارين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان" بشراكة دائما مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، والتي تندرج أيضا في إطار احتفال المنتظم الدولي باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وتكريسا لأهمية الدور الذي تلعبه البرلمانات في حماية وإرساء هذه الحقوق وتنفيذ التزامات الدولة.

وقد حرصنا على توفير شروط النقاش التعددي من خلال دعوة المؤسسات الوطنية والحكومية والمدنية والأكاديمية ذات الصلة بالموضوع للمشاركة في هذه الندوة، مع استثمار الخبرة الدولية، عبر إشراك باحث مساعد في مشروع يدعى "مشروع الحرية وحقوق الإنسان العالمية"، وخلصت هذه الندوة إلى تقديم تقرير تركيبي، تضمن توصيات نعتقد أنها جديرة بالاعتبار، وكذا التداول بخصوص دراسة معدة لفائدة مجلس المستشارين حول ملاءمة التشريع الوطني مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي تتطلع إلى أن تنير عملنا كبرلمانيين في مجهود ملاءمة منظومتنا التشريعية الوطنية مع منظومة حقوق الإنسان الدولية.

علاوة على ذلك، وضمن نفس المنحى، نظم المجلس خلال هذه الدورة وبتعاون مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان لقاء تشاوريا حول التقرير الوطني الذي سيرعرض أمام مجلس حقوق الإنسان برسم الدورة الثالثة من الاستعراض الدولي الشامل، واستهدف هذا اللقاء التفاعلي عرض مضامين التقرير الوطني الذي أعدته المندوبية الوزارية بالتعاون مع باقي الفاعلين الوطنيين المعنيين وإطلاع السيدات والسادة المستشارين المحترمين على مضامينه وإبداء الرأي بشأنه، وهذا تمرين لا بد منه استعدادا للمرحلة المقبلة التي ستغدو فيها البرلمانات الوطنية شريكة في الاستعراض الدوري الشامل الذي تجري أطواره في إطار فعاليات مجلس حقوق الإنسان التابع لهيأة الم المتحدة.

وفي سياق السعي نحو التصيد والتوثيق، نظمنا بمعية مجلس الجالية المغربية بالخارج خلال الدورة، ورشة عمل لتقديم أعمال الندوة الدولية حول موضوع "مغاربة العالم والهوية الموسعة" المنظمة خلال فصل الصيف من السنة الفارطة، وقد تم الإعلان عقب هذه الورشة على عزم المؤسساتين

والشكر كذلك لمختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها لأنشطة المجلس ونقلها بمهنية للرأي العام.
وشكرا لكم على حسن إصغائهم.
برقية ولاء يقرأها السيد كاتب المجلس السي عدال، فليتنفضل مشكوراً.

المستشار السيد محمد عدال:

بسم الله الرحمن الرحيم.
برقية مرفوعة إلى حضرة السدة العالية بالله، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.
نعم، سيدي أعزك الله.

بمناسبة اختتام أشغال دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2016-2017، يتشرف خديمكم بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف، أعز الله أمره، من فروض الطاعة والولاء، أصالة عن نفسه، ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العالية بالله أدام الله عزه ونصره، أسمى آيات التقدير والتوقير المقرونة بأسمى عبارات الولاء والإخلاص.

وهي مناسبة نستحضر فيها بفخر ما أطلقتته وأنجزته جلالتم من إصلاحات وأوراش مهيكلية، ومشاريع تنمية كبرى في مختلف المجالات، جعلت من مملكتكم السعيدة واحدة من الناجح التي تحظى بجاذبية قوية في ظل محيطين إقليميين متوتر ودولي متسارع التحولات وحابل بالتحديات.
إن مجلس المستشارين، يا مولاي، يعتر بجهود وتحركات جلالتم الرائدة على المستوى الدبلوماسي، والتي توجت بعودة المملكة المغربية إلى حظيرة الإتحاد الإفريقي لاستعادة مكانتها المؤسسية الطبيعية وتعزيز دورها الفاعل كقوة وحدوية وتنموية داخل القارة الأفريقية ومجابهة المناورة التي تستهدف الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

واستحضاراً للتوجيهات النيرة لجلالتم، واصل مجلس المستشارين، خلال دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2016-2017، رغم التوقف الاضطراري لعمله التشريعي والرقابي، ديناميته الدبلوماسية الإستباقية من خلال حضوره الفعال في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية للدفاع عن المصالح العليا للمملكة المغربية، وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية، حيث حقق المجلس، في هذا الإطار، نجاحات ملموسة في أمريكا الجنوبية الوسطى، وتوقف في احتضانه لمجموعة من اللقاءات البرلمانية الدولية، فضلا عن تنظيمه لمبادراتهم نجاعة العمل البرلماني وتعميق النقاش العمومي حول مختلف القضايا المجتمعية.

إن مجلس المستشارين بكل مكوناته وأجهزته سيظل، يا مولاي، مواصلاً لجهوده من أجل تجويد المنظومة التشريعية والنهوض على أحسن وجه بالعمل الرقابي وبتقييم السياسات العمومية وتعزيز الدور الدبلوماسي وتكريس الانفتاح على محيطه الخارجي وتحديث آلياته وهياكل اشتغاله.

دون استعانة بأية خبرة أجنبية، إذ سيفعل المقترضيات الدستورية المتعلقة بها للمرة الثالثة على التوالي، ذلك أن مكتب المجلس، وطبقاً لمقترضيات النظام الداخلي، باشر مسطرة إحداث المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية بالتعاون والتشاور مع مكونات المجلس، حيث حدد عدد أعضائها في 13 عضواً حسب التمثيل النسبي للفرق والمجموعات. وقد سبقت هذه العملية توصل مكتب المجلس من الفرق والمجموعات بـ 40 اقتراحاً في مواضيع تهم مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، منها 12 موضوعاً هم وضعية المرفق العمومي.

وبعد مشاورات مكثفة، وتفاعلاً مع التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب افتتاح البرلمان، استقر رأي المكتب وكذلك رأي السادة رؤساء الفرق والمجموعات على اختيار موضوع "السياسات العمومية في مجال المرفق العمومي" كمحور للجلسة السنوية لهذه السنة.

وبغرض تجويد العمل البرلماني والرفع من نجاعته، اتخذ مكتب المجلس قراراً يخص اعتماد نظام المساعدة البرلمانية، كما هو معمول به في مجموعة من البرلمانات الوطنية عبر العالم.

وعلى مستوى تدبير الموارد البشرية للمجلس، فإن المكتب منكب على إعداد مخطط استراتيجي يروم تقوية قدرات هذه الموارد والبناء على التراكم الإيجابي الذي تحقق على مدى السنوات الطويلة المنصرمة والرفع من مردودية الموارد البشرية وتحقيق الفعالية والنجاعة في العمل الإداري.

وسعيًا منه إلى إشراك الجميع في هذا الورش الهام، فقد عقد المكتب سلسلة من المشاورات مع جميع المكونات، وهي مازالت مستمرة بغرض إضاج شروط تفعيل المخطط واتخاذ التدابير المصاحبة له، وعلى رأسها تعميق النظر وتوسيع الاستشارة حول منظم إدارة مجلس المستشارين بعد مرور 3 سنوات على تطبيقه.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

في الختام، يسعدني أن أتوجه باسمي زميلتي، زملائي أعضاء المكتب، بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق البرلمانية، ومنسقي المجموعات البرلمانية، ورؤساء اللجان الدائمة، على نشاطهم المتواصل وحضورهم الدائم وحرصهم على الرقي بأداء المجلس.

الشكر الجزيل أيضاً موصول لكافة السيدات والسادة المستشارين على حرصهم ومواظبتهم في إغناء النقاش داخل المجلس.

ويسعدني كثيراً بنفس المناسبة أن أئوه بكافة أطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين على تفانيهم في العمل من أجل النهوض بأداء مجلس المستشارين والرفع من إنتاجيته.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر إلى جمعيات المجتمع المدني وإلى المؤسسات الوطنية كذلك على متابعتهم الدائمة لأنشطة المجلس،

والسلام على جناب جلالتم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.
وحرر بالرباط، الخميس 11 جادى الأولى 1438 هجرية، الموافق
لـ 9 فبراير 2017.

خديمكم الوفي: عبد الحكيم بن شماش.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

شكرا جزيلا لكم جميعا.

رفعت الجلسة.

حفظكم الله، يا مولاي، بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتم
نعمة الصحة والعافية، وحقق في عهد جلالتم، ما ترجونه لمملكتم السعيدة
وشعبكم الوفي من تقدم وورقي وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب
الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة لالة خديجة وصنوم
السعيد الأمير الجليل مولاي رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه
سميع مجيب.